

الإمارات تستحدث نظاما جديدا يرفع أسعار الفائدة بين البنوك



ارتفعت معظم أسعار الفائدة المعروضة بين بنوك الإمارات، الأحد، مع استحداث البنك المركزي نظاما جديدا لحسابها في مسعى لإضفاء شفافية أكبر والتماشي مع أوضاع السوق بمزيد من الدقة.

وارتفع سعر فائدة ثلاثة أشهر إلى 2.43820 بالمئة من 2.38683 بالمئة يوم الخميس، بينما قفز سعر فائدة عام إلى 3.03998 بالمئة من 2.93767 بالمئة. لكن سعر فائدة ليلة واحدة نزل إلى 1.36775 بالمئة من 1.50500 بالمئة.

ويحسب سعر الفائدة بين البنوك الإماراتية، الذي يستخدم في العديد من المعاملات المالية بالدولة، يوميا لآجال من ليلة إلى عام ويقول مصرفيون إن الصفقات بين البنوك بذلك السعر نادرا ما تتجاوز آجالها الشهر الواحد في الممارسة الفعلية.

يقلص النظام الجديد عدد البنوك التي تُستخدم أسعارها المعروضة في حساب الفائدة إلى ثمانية بنوك من عشرة ويزيد الضغط على البنوك لذكر أسبابها عند تحديد كل سعر.

ويشجع المركزي البنوك على وضع عدد أكبر من المعاملات والأطراف المقابلة في الاعتبار عند تقديم الأسعار بدلا من الاقتصار على تعاملاتها مع عملاء قدامى قد تقدم لهم القروض بسعر رخيص نسبيا.

يعني هذا أن النظام الجديد قد يرفع سعر الفائدة بين البنوك الإماراتية لكن مصرفيين قالوا إن من المرجح أن يكون الأثر محدودا لأن بعض البنوك وسعت بالفعل من نقاطها الاسترشادية للأسعار المعروضة قبل أسابيع من بدء تطبيق النظام.

وأظهرت بيانات رسمية أن البنوك الإماراتية رفعت مشترياتها في سندات الدين على أساس سنوي، بنسبة %11.1، في ديسمبر/كانون الأول 2017، لتواصل بذلك عمليات الشراء المتزايدة للديون الحكومية في الدولة النفطية.

وأشارت البيانات المنشورة على موقع مصرف الإمارات المركزي، اليوم الأربعاء، إلى ارتفاع مشتريات البنوك في سندات الدين لنحو 206.8 مليارات درهم (56.3 مليار دولار)، في ديسمبر/كانون الأول، مقابل 186.1 مليار درهم (50.6 مليار دولار) خلال الشهر نفسه من 2016.

تواجه المصارف بالإمارات تحديات جديدة ناجمة عن الأجواء الاقتصادية الحالية، أهمها هبوط أسعار النفط، وارتفاع مستوى الإشراف من قبل الجهات التنظيمية والرقابية.